# مقال لعضو مجلس العموم البريطاني، إيان غيلمور، يدحض فيه ادعاءات إسرائيل بشأن سياستها تجاه الأراضي المحتلة، ويؤكد أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي يدينها سائر العالم تقريباً، هي متطرفة بالتأكيد* [1]

## ١٩٨٨/٢/١٤

عرض أبا إيبان، الأسبوع الماضي، في هذه الصحيفة وجه إسرائيل "الديمقراطي". وفي الأسبوع الذي سبقه عرض دايفيد كيمشي – شأنه إسحق رابين، وزير "الدفاع"، طوال الانتفاضة – الوجه الآخر لإسرائيل، الشبيه بوجه جنوب إفريقيا. ولسوء الحظ فإن الوجه الذي عرضه كيمشي هو الذي يهيمن حالياً على إسرائيل.

وقد بدد أبا إيبان بمهارة بعض سحب الدخان التي حاول كيمشي إخفاء الحقيقة بها، بطريقة أشبه بتلك التي يتبعها الحواة. ولكن إيبان تجاهل جانبين من السياسة الإسرائيلية أغفلهما كيمشي، وترك سؤالين بحاجة لإيضاح: لماذا طال أمد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة كل هذه المدة؟ ولماذا لم تحدث انتفاضة قبل الآن؟

لقد بدأ الاحتلال منذ انتهاء حرب ١٩٦٧. وصحيح أن الرئيس المصري الراحل، جمال عبد الناصر، وفر الذريعة لإسرائيل لشن الحرب، غير أن إسرائيل هي التي انتهزت الفرصة، وبدأت الحرب.

وحتى رابين الذي كان يومها رئيساً للأركان، ولم يكن موقفه من السلام أفضل من موقفه الآن، اعترف بأن عبد الناصر لم يكن لديه أية نية لمهاجمة إسرائيل.

وبمجرد أن انتهت الحرب، قامت إسرائيل بضم القدس العربية والقرى المحيطة بها، وظلت منذ ذلك الوقت تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة. وقرار احتلال الأرض هو من شأن المحتل وليس من شأن من احتلت أرضهم. واختارت إسرائيل مواصلة الاحتلال على التخلي عن الأرض مقابل السلام، لأنها تريد إدخال فلسطين كلها فيما تسميه "أرض إسرائيل".

ومن أجل تحقيق هذه الغاية بدأت الحكومة التي كان أبا إيبان وزيراً لخارجيتها ممارسة سياسة غير مشروعة، هي إنشاء "مستوطنات" في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإنشاء المستوطنات تعبير ملطف لعملية تخريم الأرض العربية، بإزالة سكانها الفلسطينيين منها وتسليمها ليهود وصلوا حديثاً من دول أخرى.

---

* **المصدر**: القبس، الكويت، ١٩٨٨/٢/١٦.

[1] نشرت المقال صحيفة "الأوبزرفر" البريطانية في ١٩٨٨/٢/١٤.

ونتيجة لذلك، صودر ما يزيد عن نصف أراضي الضفة الغربية، حيث وضعت هذه الأراضي تحت تصرف ٦٠ ألفاً من الإسرائيليين، بينما ترك ٨٠٠ ألف فلسطيني ليعيشوا فيما تبقى من أراضي الضفة. وفي غزة، التي تعتبر من أكثر مناطق العالم ازدحاماً بالسكان، قبل الاستيطان فيها، انتزعت ٤٠٪ من أراضيها ليقيم فيها بضعة آلاف من المستوطنين. ومع ذلك فإنه لا أبا إيبان ولا كيمشي همسا بكلمة "استيطان".

وينقض هذا الضم البطيء ادعاءات كيمشي أن حكومته ظلت على الدوام تسعى لتحقيق السلام. فإسرائيل تعلم جيداً أن المستوطنات عقبة أمام السلام، وأنها تخلف ما تسميها "حقائق"، مما يعني ببساطة أن تحويل أجزاء من فلسطين العربية إلى فلسطين "اليهودية" أهم عندها من أي اتفاق سلام. (ويكاد المرء لا يصدق ما تناقلته التقارير من أن إسرائيل تخطط حالياً لإقامة المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية).

وما يظهر رغبة إسرائيل في إدامة الاحتلال، على نحو أكثر وضوحاً، هو رفضها لمبادرات روجرز، ويارنغ، وريغن، التي دعت كلها لانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة. وأخيراً، تعهد بيغن، وشامير، وتكتل الليكود صراحة بأنهم لن يتخلوا أبداً عما يسمونها "يهودا والسامرة" ومع أن حزب العمل ظل أقل توسعية في بياناته وتصريحاته، إلا إنه حين كان في السلطة لم تختلف سياساته عن تلك التي طبقها بيغن إلا من حيث اللباقة في التطبيق.

## الغرب مخدوع

وإذا كان الاحتلال العسكري هو النتيجة المباشرة والمقصودة للسياسة الإسرائيلية، فكيف أمكن تجنب التمرد عليها إلى ما قبل أشهر قليلة؟ يعود ذلك جزئياً لكون إسرائيل قوة احتلال قاسية وفعالة، وجزئياً أيضاً لكون الفلسطينيين لم يصدقوا أن العالم الخارجي سيسمح بدوام الاحتلال. غير أن السبب الرئيسي هو خوف الفلسطينيين من أن يتم طردهم من بلادهم. فقد تذكروا ما حدث عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

لقد ظل الغرب زمناً طويلاً مخدوعاً بإشاعة كاذبة فحواها أن اللاجئين الفلسطينيين تركوا مدنهم وقراهم، عام ١٩٤٨ بمحض اختيارهم، ولأن الدول العربية حثتهم من خلال إذاعاتها على الخروج من هذه المدن والقرى.

وفي الحقيقة لم تبت الإذاعات العربية أية نداءات من هذا النوع، كما يعترف المؤرخون الإسرائيليون الآن صراحة بأن الزعامة الإسرائيلية هي التي تعمدت تنفيذ عمليات الطرد الجماعي. ومهما قيل، فإن الفلسطينيين، يعرفون الحقيقة ولا يمكن خداعهم. فقد كانوا في المكان الذي وقعت فيه الأحداث وبالتالي فهم يدركون ما حدث، ولا يريدون تكراره.

وهناك جيل جديد من الفلسطينيين شب الآن، ولا يتذكر أحداث ١٩٤٨ و١٩٦٧. وأبناء هذا الجيل، على العكس من أسلافهم، لا يخشون الطرد، كما لم ترعبهم سياسات رابين الوحشية. وزيادة على ذلك، فإنهم بعد أن شاهدوا هزيمة إسرائيل في لبنان، لم يعودوا يصدقون خرافة أن إسرائيل لا تغلب. لقد انتفض الفلسطينيون لأن الاضطهاد الإسرائيلي أصبح لا يحتمل. وليسمح لي كيمشي أن أقول أن التشدد الإسلامي لا علاقة له بالموضوع. فالفلسطينيون يتصرفون، كما اعترف إيبان بنزاهة، كما يتصرف أي شعب يجد نفسه في ظروف مماثلة.

ويقول كيمشي إنه يريد الآن أن يسمع أصوات العرب المعتدلين. ويفهم ضمناً من هذا الكلام أنه هو والحكومة الإسرائيلية من المعتدين. ولكن الحقيقة، للأسف، ليست كذلك. وحين كانت السياسة الخارجية الإسرائيلية في أقصى عدوانيتها العنيفة، كان كيمشي المدير العام لوزارة الخارجية.

وسياسة الاستيطان الإسرائيلية، التي يدينها سائر العالم تقريباً، هي متطرفة بالتأكيد.

كذلك فإن إسرائيل تعمدت تقويض مكانة المعتدلين الفلسطينيين. وقد عبر عن ذلك معلق إسرائيلي مشهور فقال: "إما أننا أغبياء تماماً، أو أن المعتدلين الفلسطينيين يضايقوننا أكثر من المتطرفين". فزرع المستوطنين المسلحين في الضفة الغربية، ومصادرة معظم الأراضي التي يملكها الفلسطينيون هناك بحجة حاجة إسرائيل لها لأغراض مختلفة، وحرمان هؤلاء الفلسطينيين من حقوق الإنسان، كل ذلك لم يترك فرصة للمعتدلين العرب.

ولهذا، فإن هناك حاجة ماسة وأساسية الآن لاعتدال إسرائيلي وليس للاعتدال الفلسطيني. ويترتب على هذا أن تختار إسرائيل بين السلام وبين الاحتلال العسكري، الذي تمثله سياسة رابين "الشجاعة". ولكن كم من الإسرائيليين مستعدون لاتباعه؟ النذر لا تبشر بالخير. إذ بلغ الأمر أن رجلاً لطيفاً" مثل أناتولي شارانسكي، يتبنى مقاييس إسرائيل المزدوجة، حين اعتبر الاضطهاد السوفييتي لليهود أمراً غير مقبول، بينما اعتبر اضطهاد إسرائيل للعرب مقبولاً. وفي الحقيقة، بودنا أن نتساءل: كم من الأراضي المحتلة لدى إيبان استعداد للتخلي عنها؟ فثناؤه على غولدا مائير وعلى ييغال ألون لا يطمئن. فحين كانت غولدا مائير رئيسة للوزراء زرعت المستوطنات وأنكرت وجود الفلسطينيين، كما أن الخطة التي تحمل اسم ألون لم تقترب قط من الأساس الجدي الضروري لأي اتفاق سلام.

فإذا كانت إسرائيل تريد السلام الآن، فإن حملة رابين لتكسير العظام التي يشنها ضد الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين يجب أن تتوقف، كما أن الاحتلال يجب أن ينتهي. وبعبارة أخرى، يجب أن تقبل إسرائيل بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتوافق على المؤتمر الدولي للسلام. وهذا بدوره يعني أن تتوقف إسرائيل عن وضع العقبات والصعوبات أمام مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام. فليس من شأن إسرائيل اختيار أعضاء الوفد الغربي، إلا بقدر ما

للفلسطينيين من حق اختيار أعضاء الوفد الإسرائيلي. وإذا كانت الحجة أن إسرائيل لا تستطيع أن تتفاوض مع "إرهابيين"، فما الذي يمكن أن يقال عن شامير؟

وأمن إسرائيل شرط لا بد منه للسلام. ومهما كان الشكل الذي سيتمخض عن ممارسة الفلسطينيين لحق تقرير مصيرهم، فإن الكيان الحاصل سيكون ضعيفاً، بينما تفعل إسرائيل القوية بين جزأيه. ومع ذلك، لا بد من نزع سلاح هذا الكيان، وتأمين أمن إسرائيل.

وحتى بعد أن يتمتع الفلسطينيون بحق تقرير المصير، سيظل لإسرائيل أكثر من ثلاثة أرباع البلاد.

السير إيان غليمور

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/